

ملحق

بالجزء السادس عشر من البيان

بعث الينا بعض الفضلاء من اكليروس الروم الكاثوليك الموقر بالمقالة الآتية على قصد نشرها في صفحات مجلتنا ولما كان مضمونها مبيناً لفرض المجلة لما فيه من المنفعة الدينية والسياسية وكان الكاتب ممن يمتاز علينا بالاجابة مقترحه طبعناها على هيئة رسالة مستقلة والحققنا بهذا الجزء تسهيلاً لانتشارها وتعميماً لما تضمنته من الفائدة في الشأن المهم الذي توخى البحث فيه وهي هذه بمجروفها

ملحة تاريخية حقوقية في الانتخابات البطريركية

بأرت تائرة الملة في سوريا منذ بضعة اشهر بشأن الانتخاب البطريركي على اثر وفاة الطيب الذكر المثلث الرحمة البطريرك غريغوريوس الاول بطريركها المحبوب فمن طالب سرعة الانتخاب لزيد ومن طالب لعمرو ومن رانغب في سرعة العمل بدون النظر الى الاشخاص بل الى المبدأ ومن زاعم بوجود الاختلاف بين الاساقفة ومن ومن الخ انما الكل يجمع على حفظ الحقوق المكفولة من القانون والمادة المرعية في كنيسةنا الشرقية اليونانية في مثل هذه الاحوال وقد تقل على الجميع المداخلات المستحدثة من اي جهة كانت العابثة بحفظ الاستقلال الداخلي المفضية الى وخامة العواقب مما يسوء كل عاقل غيور على مصالح ملته ورعاية حقوق كنيسة الدينية والمدنية

اماً وقد سكنت الآن تلك التائرة وهدأت ريح القلاقل واطمأنت روح الاغراض نوعاً فلا بد لنا في هذه النجالة من بسط الحقيقة في اصول الانتخابات البطريركية والتنقيب عن ذلك نظراً دون التفتات الى الاشخاص بل الى المبادئ على وجه تاريخي حقوقي بحيث لا تؤثر فينا عوامل الميل ولا سببا في هذا الاوان

البادية فيه السكنة المليّة حتى لا يقال قال — فلان بل يُنظر الى ما قال مجرداً عن الغاية الذاتية فنقول

بعد ما ارتاحت كنيسة المسيح من حملات المضطهدين لها في اجيالها الاولى الثلاثة اخضعهم القياصرة الرومانيون وقاست من ذلك اشكالاً والواناً من التعذيب المبرحة خرجت ظافرة غائمة باخضاعها الى سلطتها الروحية ذلك الملك العظيم الذي خضع له الشرق والغرب اعني به قسطنطين الكبير الذي آمن الكنيسة واعلن نفسه محامياً عنها فاخذت من ذلك الحين في لمّ شعثها وعقدت المجامع ونظمت القوانين والدساتير والنظمات الدينية الآتلة الى خير بنيتها وحسن النظام فأنست في الجيل الرابع ثم الخامس والسادس والسابع عموم القوانين الدستورية وقد علم منذ المجمع النيقاوي الاول نظام البطريكيات فكان الروماني الاول — ثم الاسكندري ثم الانطاكي حتى الجيل الرابع ثم لما رقت الكنيسة الكرسي القسطنطيني والكرسي الاورشليمي الى مقام بطريكية صار نظام الكرسي البطريكية العظمى هكذا الروماني ثم القسطنطيني ثم الاسكندري ثم الانطاكي ثم الاورشليمي فكان اسقف رومية له التقديم رتبة منذ القديم بصفته بطريك الغرب وسلطة على كل الكنيسة حسب مبادي الدين المسيحي لانه خليفة هامة الرسل بطرس الطوباوي وكان لكل كرسي بطريكي حقوق وامتيازات كثيرة تكفل له الاستقلال الداخلي وتخصه من اي سلطة اخرى ما عدا سلطة المجمع والخبر الروماني عند الضرورة الماسة. ولا عبرة بما حدث خلاف ما ذكر فانه تم على غير نظام وذلك اما بخرق الحقوق وإعمال القوة القاهرة مكان الحق او بمراعاة ظروف خصوصية اقاء شر اعظم ولما صار الانفصال بين الكنيستين الشرقية والغربية بقيت تلك الحقوق سالمة من العبث بها ولما اتحدتا في المجمع الفلورنتيني تكرر اعلانها واثباتها وحفظها غير مثلمة كما كانت. ومن بعد ذلك لما انقسمت الكنيسة الشرقية اليونانية نفسها الى فرعين فرع استمر متحداً

كاثوليكيًا مع الكرسي الرسولي كما تم الاتحاد في المجمع المسكوني الفلورنتيني وفتح
 خالف ذلك الاتحاد واقصَلَ مؤلفًا بطريركية مستقلة استمر أيضًا حفظ تلك
 الحقوق ولم يحدث ما غيرها بل إذا نظرنا إلى بطريركيتنا الكاثوليكية نرى أن
 الكرسي الرسولي مرارًا وتكرارًا بمناسبه وبراءاته المرحلة للبطاركة السلف
 المطوبين المذكور قد أعلن ووطد وثبت تلك الحقوق المنوحة لنا منذ القديم من
 المجمع المقدسة وعلى ذلك يكون كرسينا البطريركي الانطاكي المقدس حائزًا
 لتلك الحقوق التي كانت له منذ تأسيسه بدون من ولا انقلام . ولا اعتبار لبعض
 أعمال سابقة أو حالة جاءت مخالفة لذلك فليس لها قوة دستور جديد حقيق
 باطل ما ثبت وتوالى منذ القديم لا بل أن الدستور الصادر من ثلث سنين
 من لدن الخبر الاعظم الحالي مصرح ومقرر فيه المحافظة على كل تلك الحقوق
 المختصة بالكرسي البطريركي وعدا ذلك أن روح السياسة الجارية عليها الكنيسة
 ولا سيما في أيام هذا الخبر الاعظم هي كافلة وكافية لاثبات ما نحن بصدد
 أما اصول الانتخاب فظاهرة أيضًا من القوانين القديمة التي اشرنا إليها
 فمن طالع المجمع الانطاكي واللاذقي والنيقايي والقرطاجني المنقذة في الجبل
 الرابع ثم الحليدوني والقسطنطيني ومجمع القصر وغيرها مما عقد من قبل ومن
 بعد يتضح له جليًا أن حق الانتخاب هو لاساقفة الاقليم بدعوة من صاحب
 الكرسي المتقدم وعند عدم وجوده فمن يليه رتبة ولا يجوز ترميل الكرسي مدة
 طويلة بدون انتخاب رئيس له وهذا ما كان جارياً بالعمل في الكرسي الانطاكي
 ولو أن شعب انطاكية وغيره في الاجيال الاولى كان يساعد أحيانًا لاساقفة
 على انتخاب راعي غير المتوسط إنما هذه المادة كانت تهذيباً وقتياً ليس له
 قوة دستور وقد بطل من زمان طويل وحفظ حق انتخاب البطريرك لاساقفة
 طبقاً لقوانين . كل ذلك يحصل من الحق القانوني الشرقي ومن التاريخ الكنائسي
 من بعد هذا البيان الموجز يمكننا أن نطبق حالة الانتخاب الجاري على

فأولاً من بعد وفاة البطريرك السعيد الذكر كان على رئيس الاساقفة الاول في الاقليم حسب النظام القديم ان يتولى الاعمال ويسعد المجمع الانتخابي ولو ان حقوق الاساقفة في الظروف الحالية التي آل اليها الشرق اصبحت متساوية سلطة واجتمعت حقوق رؤساء الاساقفة والاكرخوسيين والميتروبوليتين مع الحقوق البطريركية في شخص البطريرك الا اننا نراعي العادة القديمة في الرتبة اقله طالما لم يعمل نظام آخر يلاشي القديم وعليه يكون الاول بذلك الآن صاحب كرسي صور لان هذا الكرسي رأس كرسي فينيقية الاولى وهو اول كرسي في سوريا في القديم وذلك ظاهر من التاريخ الكناسي ومن ترتيب كتاب المنتخبون الانطاكي

ثانياً عند اجتماع الاساقفة يترأس على المجمع مطران صور نفسه ويتم الانتخاب باجماع واكثرية الاصوات حسب نص المجمع القديمة فاذا لم تحصل اغلوية بل اقسمت الآراء بدون ترجيح يعاد ثانية وثالثة عقيب صلوات ابتهاية للروح القدس واذا لم يتم بعد ذلك انتخاب قانوني اما لتساوي الاصوات او لاي سبب آخر يرفع الامر الى الخبر الروماني رئيس الكنيسة العام ليرجح برأيه احد المنتخبين او يفصل اذا كان ثم خلاف. وهذه الطريقة الاخيرة ولو انها حديثة الوضع الا انها تستند الى المبادي الدينية الحقبة والى مضمون القوانين الكناسية التي تجعل الكرسي الرسولي ملجأ للفصل والاستئناف عند الضرورة

ثالثاً وعليه اذا صح ما ينسب الى الكرسي الرسولي في الانتخاب الحالي من المداخلة غير المألوفة تكون اجراءاته مخالفة للمبادي المتقدمة ومغايرة للخطبة السياسية التي عُرِف بها لحد الآن ولا سيما في ايام البابا لاون الثالث عشر الحريص على حفظ حقوق الكنائس الشرقية والدائب على زيادة ترقيا ونموها واعتبارها فكل اعماله واقواله وبالاخص منشوره الاخيرة والمعاملة الممتازة التي تلقى بها الطيب الذكر البطريرك غريغوريوس الكلي الطوبى عند مقابلته في

رومية لا كبر شاهد على صحة ما نقول فكيف تنطبق سياسة نيافة القاصد الرسولي في سوريا على تلك السياسة الحبرية الصوابية العادلة وعليه لا نكاد نصدق كل ما نسمعه عن اعمال القصادة الرسولية من هذا القبيل لغرابته

رابعاً ان صح شيء من ذلك لا يصعب على ساداتنا المطارنة اصحاب الشأن المدافعة بكل ما لديهم من الوسائل لحفظ حقوق الكرسي البطريركي غير مثقلة وبذلك يكونون أدوا اعظم خدمة للكنيسة والملة وطابقوا نوايا الاب الاقدس الذي أمر ويأمر تبعاً لسلفائهم بحفظ حقوق البطريركية وطقوس الكنيسة الشرقية دون مساس واذا لم يتوقفوا الى نيل ذلك في هذا الانتخاب الا بتحكيم قداسه في الامر رأساً فلا اصح واصوب واعدل من ذلك

خامساً لا يرد على ذلك ان هذه المداخلات جارية وجائزة في سائر الملل الشرقية الكاثوليكية لان الحقوق البطريركية انما نشأت في كنيسة اليونانية منذ القديم وتتابعت فيها الى يومنا هذا خلافاً للبقية فانهم استمدوها عند تألفهم كنائس وجماعات قائمة بنفسها فضلاً عن ان مركزنا ومستقبلنا نظراً الى اخوتنا غير المتحددين وانفراد طقوسنا وتهذيباتنا عن سائر الطوائف الشرقية كل ذلك يجعل لنا حالة خاصة إزاء الآخرين بل ذلك حاصل فضلاً

سادساً ان المظاهرات التي قام بها قسم من الرعية في بعض جهات سوريا بشأن الانتخاب عموماً ومفضل هذا على ذلك وما شاكل ذلك من الاعمال والاقوال التي انتشرت لا مسوغ لها على الاطلاق لان التداخل بامر الانتخاب محظور على اي كان سوى اربابه اما اذا كان القصد من ذلك اظهار ولاء الشعب لرؤسائهم واظهار امانيه بغاية الاعتدال على سبيل الموازنة فلا بأس طالما لا يترتب عليه تأثير في الانتخاب عموماً او انتخاب فلان دون غيره وطالما لا يبنى عليه تكدير خواطر او سوء نتائج. هذا وحسبنا ما تقدم تلخيصه في هذه المسألة من حيث وجهتها الدينية

بقي علينا النظر فيها من حيث وجهتها المدنية باعتبار علاقتها مع الحكومة
فتقول

منذ نشأت الكنيسة الى عهد قسطنطين الكبير كان امر الانتخاب منوطاً
بارباب الكنيسة تارةً منفردين واطوراً بموازرة الشعب لم لمرة شخص المنتخب
وشهادة بحسن صفاته الى ان استقرت الحالة على ما بيناها اعلاه مع تنادي
الزمان ولم تتدخل الحكومة في شيء من هذا القيل الى حين تأسيس الامبراطورية
الشرقية في القسطنطينية فلما انتظمت احوال المملكة المسيحية وشرعت الكنيسة
بنظمايتها في المجامع وغيرها على ما وصفنا جرت العادة في القسطنطينية بان
الامبراطور ومنقدي الحكومة يعطون رضام بانتخاب البطريرك القسطنطيني
وهكذا استمرت هذه العادة الى انقراض الامبراطورية الشرقية اما في الكرسي
الانطاكي الذي نحن بصددده خصوصاً فاستمرت مخوفة قوانين البيعة ولو ان
الاساقفة احياناً كانت تراعي خاطر ارباب الحكومة المحلية بشرط ان يكون
المنتخب حائزاً الصفات المطلوبة من القوانين كما هو مدون في التواريخ الكنائسية
ومن ذلك يتضح اولاً ان قوانين الكنيسة لا تعرف للحكومة المدنية حقاً
للمداخلة في امورها وامور رعايتها

ثانياً انما تساحت احياناً بمجرد العادة باشرالك الملك وبعض منقدي
الحكومة في مسألة انتخاب بطاركة القسطنطينية وغيرهم مع اعتبارها ان لاحق
لم بذلك كما صرح آباء بعض المجامع اذ ان كلاً من المملكة والكنيسة مستقل
في نظاماته وموضوع اعماله فهما سلطتان ممتازتان في اصل الوضع

ثالثاً ان ما جعل الكنيسة تتسامح في ذلك هو جملة اسباب منها ان
الملوك وسائر ارباب الحكومة كانوا حينئذ مسيحيين وخاضعين لسلطة الكنيسة
الروحية فكان البطريرك راعياً روحياً للملك والملك ذا سلطان مدني على
الكنيسة وكانت علاقات الكنيسة والمملكة بفاية الوفاق الواحدة تستعير من

الآخرى ما يفيد الرعية حتى ان شرائع المملكة مأخوذ جلها من شرائع الكنيسة لشدة تأثيرها روحياً على المملكة كما ان الكنيسة ادخلت بعض شرائع تطابق الدين وتعزده سبها بعض قياصرة القسطنطينية اخصهم يوستنيانوس وكان الملك يشهر نفسه محامياً للكنيسة والدين وبقيها مع رؤسائها بامتيازات ومنافع مدنية جمة كل ذلك يصبو تسامح الكنيسة لما ذكر حسب مقتضيات المكان والزمان طالما لم يناقض مبادئها الدينية ونظاماتها الاساسية

رابعا ولما اقترضت الدولة الشرقية وتخلقت عنها الدولة الحالية وآل الامر الى آل عثمان تبدلت الحالة القديمة بالطبع ولم يبق سبيل او موجب لذلك التسامح فجرى من ذلك الحين الى يومنا هذا انتخاب البطارقة طبقاً للقوانين القديمة ولا سيما في كرسيها الانطاكي المقدس حيث استمر عقد مجمع الانتخاب لاساقفة الكرسي بدون مداخله رجال الحكومة المدنية او سوامم حتى ان الحكومة نفسها لم تطلب قط المداخلة في امر الانتخاب لمعرفتها الاكيدة ان ذلك خارج عن دائرة اختصاصها حتى بعد اتقسام الملة في سوريا الى كاثوليك وغير كاثوليك واقامة بطريركين عليها بقي كرسيها البطريركي متمماً بكل حقوقه القديمة والحكومة اعزها الله محافظة على ذلك بدون اتلام وما زال ذلك دأبنا ودأبها الى عهد هذا الانتخاب وكان بعد تسمية كل بطريرك يُطلب له من جلالة السلطان الاعظم الفرمان المتاد كما طلب لبطاركة السلف

خامساً لا وجه اذاً لمداخلة الحكومة المدنية الآن ولو ان البطريرك حائز لجملة اختصاصات مدنية تجعله رئيساً مدنياً للملّة لان هذه الامتيازات السلطانية منحت للبطاركة والاساقفة كل واحد ضمن اختصاصه منذ تبوّؤ تحت القسطنطينية إما لان الدين يقتضيها لاجل خير رعايا الحكومة المسيحيين لارتباطها بمبادئ وآداب الدين المسيحي واما لمساعدة رجال الحكومة في جمع الاموال الاميرية ونحوها واما اتباعاً لعادة قديمة وارتباط سابق بين المملكة والكنيسة

اقتضتها الظروف فحرص على حفظها السلاطين العظام بل ربما زادوا عليها تكراً.
والحاصل ان مقام البطريك هو ديني جوهرياً واساسياً وبالعرض له صفة مدنية
بانظر الى الفرمانات فضلاً عن ان سياستك كانت ولم تزل دائماً وطنية محضة
ومعلوم منذ القديم اخلاصنا للسدة السلطانية كما صرح بذلك جلالة السلطان
الحالي واسلافه الاعظمون

وقبل الختام لا بد لنا ان نقترح في امر الانتخاب البطريكي لاجل
المستقبل سن دستور اساسي مفصل يعمل به دفعا لثقل والبلابل التي تحصل
عادة في كل امر ذي شأن اذا لم يكن ثم دستور معروف من الجمهور مطابق
لمقتضى الحال وقترح ان يخول حق الانتخاب فضلاً عن السادة مطارنة الكرسي
الى كل من ابرشيات غبطة البطريك التي يسوسها بغير واسطة وهي اولاً مركز
الكرسي الانطاكي الشخص الآن بابرشية دمشق وضواحيها ثم الكرسي الاسكندري
ثم الاورشليمي اللذان يسوسهما البطريك علاوة على الكرسي الانطاكي وذلك
بان ينوب عن كل من هذه الكراسي الثلاثة مندوب من مقدمي اكليروسها
ينتخب مجلس البطريركية مع اكليروس البلد والقصد من هذا الاقتراح تمثيل
هذه المراكز في مجمع الانتخاب كسائر الابريشيات. هذا ولما كان المقام البطريكي
من اعظم المقامات في الكنيسة والالفة المدنية لكونه رئيس الملة دينياً ومدنياً
وبه قوامها ورفع شأنها وعليه مدار نجاحها ورفعتها كان من اقدس الفروض
على اصحاب الشأن الاهتمام بانتخاب الالبق لهذا المركز الخطير حتى انه يجب
للوصول الى هذه البقية تفحيم كل الصوالح والفوائد الخصوصية وبند الاعتراض
الذاتية وان سر التجاح في هذه المهمة وعنوان حسن النتيجة انما هو في التغافر
والاتحاد وحسن السياسة نسأله تعالى ان يمن علينا برأع امين جدير بانتظار
الامة والكنيسة غيور على صوالحها والله الموفق الى سواء السبيل